الترسيم البحري اللبناني

في سياق حقوق السيادة الوطنية والمصالح الاقتصادية: دراسة قانونية

د. عمار ياسر طاهر
مستشارية الأمن القومي

الترسيم البحري اللبناني
في سياق حقوق السيادة الوطنية والمصالح الاقتصادية: دراسة قانونية

د. عمار ياسر طاهر

مستشارية الأمن القومي

يتخصص البحث في قضية ترسيم الحدود البحرية من زاويتين متكاملتين قانونية وسياسية، عبر دراسة حالة النزاع بين لبنان وإسرائيل كنموذج معبّر عن تعقيدات هذا النوع من النزاعات، في القسم النظري، تم التطرق إلى الإطار القانوني لترسيم الحدود البحرية كما ورد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، مع التركيز على المفاهيم الأساسية كخط الأساس، والمنطقة الاقتصادية الخالصة، وآليات الترسيم المعتمدة دولياً، ولاسيما من حيث المبدأين المهيمنين خط الوسط ومبدأ الإنصاف، أما في القسم التطبيقي، فقد تم تحليل المسار العملي للنزاع البحري بين لبنان وإسرائيل، بدءاً من الخلاف بشأن تحديد الخط البحري بين الخط (23) والخط (29)، وصولاً إلى اتفاق الترسيم الذي أنجز بوساطة أمريكية في العام 2022، والذي تبنى الخط (23) خلافاً لدراسات فنية رسمية لبنانية كانت قد اعتمدت الخط (29) استناداً إلى معطيات جغرافية وقانونية دقيقة، كما تطرق البحث إلى العوامل السياسية التي أثرت في مسار المفاوضات، ودور الأطراف الداخلية والخارجية في تشكيل مخرجات الاتفاق، ويخلص البحث إلى أنّ الترسيم البحري لا يمكن فصله عن السياقات السياسية، ما يتطلب توحيد الرؤية الوطنية اللبنانية وتكريس مرجعية قانونية واضحة، ويوصي بضرورة تعزيز القدرات التفاوضية واللجوء إلى الوسائل القانونية الدولية لحماية الحقوق البحرية اللبنانية من منطلق سيادة القانون والمصلحة الوطنية العليا.

الكلمات المفتاحية: لبنان، الحدود البحرية، اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، فلسطين.

Lebanese Maritime Delimitation in the Context of National Sovereign Rights and Economic Interests: A Legal Study

Dr. Ammar Yasser Taher

National Security Advisory Authority

This research addresses the topic of maritime boundary delimitation from two complementary perspectives: legal and political, through a case study of the dispute between Lebanon and Israel, which serves as a representative model of the complexities inherent in such disputes. In the theoretical section, the legal framework for maritime boundary delimitation as outlined in the United Nations Convention on the Law of the Sea (1982) is discussed, with a focus on key concepts such as the baseline, exclusive economic zone, and internationally recognized delimitation mechanisms, particularly the dominant principles of the median line and equity.

In the practical section, the study analyzes the practical course of the maritime dispute between Lebanon and Israel, starting from the disagreement over the delineation of the maritime boundary between Line 23 and Line 29, leading up to the delimitation agreement brokered by the United States in 2022, which adopted Line 23, contrary to official Lebanese technical studies that had relied on Line 29 based on precise geographical and legal data. The research also examines the political factors that

influenced the negotiation process and the role of both internal and external parties in shaping the outcomes of the agreement.
The research concludes that maritime delimitation cannot be separated from political contexts, which necessitates the unification of the Lebanese national vision and the establishment of a clear legal framework. It recommends enhancing negotiating capacities and resorting to international legal means to protect Lebanon's maritime rights from the perspective of the rule of law and national interests.
Keywords: Lebanon, maritime boundaries, United Nations Convention on the Law of the Sea, Palestine.

المقدمة

يُعد ترسيم الحدود البحرية من أبرز الإشكاليات القانونية والسياسية التي تواجه المجتمع الدولي في العصر الحديث لا سيما مع تزايد أهمية المناطق البحرية الغنية بالموارد الطبيعية والنفطية، وعلى الرغم من أن القانون الدولي خاصة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، وضع إطاراً قانونياً عاماً ينظم المبادئ الأساسية لترسيم الحدود البحرية بين الدول، إلا أن التطبيق العملي لهذه المبادئ غالباً ما يواجه تعديات حقيقية تتعلق بعوامل سياسية وجغرافية واقتصادية معقدة، هذا، وقد شكلت الحدود وترسيمها موضع خلاف كبير بين الدول لا يزال قائماً حتى يومنا هذا بالرغم من العولمة والغاء الحدود بين الدول ولاسيما التكتلات الاقتصادية والسياسية كما هو حاصل في أوروبا بين 27 دولة.

إن ترسيم الحدود هو التزام نحو المستقبل للدول؛ لأنّها تؤكد على أهداف محددة ونهائية بينها، لذلك يتم ترسيم الحدود إما عن طريق المفاوضات، وإما عن حلول جماعية بعد الحروب تحت سقف القانون الدولي أو على أساس قاعدة عرفية أو تحكيم وأخيراً عن طريق معاهدة دولية، وهي الطريقة الأسلم والأنسب.

ومع توقيع المجتمع الدولي على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (مونتيغوباي) عام 1982 ودخولها حيز التنفيذ عام 1994، ظهرت أهمية تحديد المناطق الاقتصادية الخالصة كإحدى القضايا الجوهرية في القانون الدولي البحري، وقد شكل هذا التطور فرصة للدول الساحلية لتعزيز حقوقها السيادية على المناطق البحرية المجاورة لشواطئها، لا سيما تلك الغنية بالموارد الطبيعية.

وفي هذا السياق أدرك لبنان، مبكراً ضرورة المصادقة على الاتفاقية، لاسيما مع الاكتشافات التي أشادت إلى وجود كميات كبيرة من النفط والغاز في مياهه البحرية، ما دفعه إلى الانضمام الرسمي للاتفاقية عام 1995، وقد تزايدت أهمية تحديد الحدود البحرية اللبنانية مع صدور تقارير دولية عام 2010 تؤكد وجود احتياطات طاقة متنوعة وواعدة.

أولاً: أهمية البحث:

يكتسب هذا البحث أهمية كبيرة في سياق العلاقات الدولية والقانون البحري، إذ يتحدث عن قضية ترسيم الحدود البحرية بين لبنان والكيان الإسرائيلي، وهي من القضايا الحساسة والمعقدة في المنطقة، تطرق البحث الى قضية قانونية وسياسية تهم العديد من الدول في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وقد تترتب عليها آثار اقتصادية وسياسية واسعة النطاق، كما أن البحث يوفر إطاراً قانونياً مفصلاً يساعد في فهم الآليات المعتمدة دولياً في ترسيم الحدود البحرية، ويقدم تحليلاً معمقاً للمفاوضات التي جرت بين الأطراف المتنازعة، مما يسهم في دعم البحث الأكاديمي في هذا المجال وفي صياغة السياسات البحرية المستقبلية للدول في المنطقة.

ثانياً: أهداف البحث:

1. تحليل الإطار القانوني لترسيم الحدود البحرية كما هو منصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982.
2. دراسة النزاع بين لبنان وإسرائيل كنموذج تطبيقي لمفهوم ترسيم الحدود البحرية، مع التركيز على المفاضلة بين خط الأساس وخطوط الحدود البحرية المتنازع عليها.
3. تسليط الضوء على العوامل السياسية الداخلية والخارجية التي أثرت في مسار المفاوضات بين لبنان وإسرائيل.
4. تقديم توصيات لتوحيد الرؤية الوطنية وتكريس مرجعية قانونية واضحة بشأن ترسيم الحدود البحرية.
5. استكشاف دور الأطراف الدولية في الوساطة بين لبنان وإسرائيل وتقييم تأثيرها على مخرجات الاتفاق.

ثالثاً: إشكالية البحث:

إشكالية هذا البحث تكمن في تعقيد النزاع على ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل، ولاسيما في ظلّ الخلاف حول خطوط الحدود البحرية بين الخطين 23 و29، **السؤال الرئيس الذي يطرحه البحث هو: إلى أي مدى يمكن اعتماد المعايير القانونية الدولية في حل النزاعات البحرية في منطقة مثل الشرق الأوسط، إذ تتداخل العوامل السياسية والاقتصادية مع القضايا القانونية، وكيف يمكن أن تؤثر هذه العوامل في مخرجات الاتفاقات التي تتم برعاية دولية؟**

رابعاً: فرضية البحث:

تتمثل فرضية البحث في أن ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل لا يمكن فصله عن السياقات السياسية التي تهيمن على العلاقات بين البلدين، وأن هناك تأثيراً كبيراً للعوامل السياسية في تحديد الحلول القانونية، وأن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في عام 2022 كان نتيجة للمساومات السياسية أكثر من أنّه تطبيق صارم للمبادئ القانونية البحرية.

خامساً: منهجية البحث:

يعتمد البحث على منهج التحليل النظمي، في الجزء القانوني، يتم تحليل نصوص اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وتفسيرها بما يتناسب مع النزاع اللبناني–الإسرائيلي، أما في الجزء السياسي، فإن البحث يتبع منهج التحليل السياسي لدراسة العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت في المفاوضات ونتائجها، كما يعتمد البحث على دراسة الحالة عبر تحليل الوثائق والمصادر الرسمية، بما في ذلك الاتفاقات والبيانات الصادرة عن الأطراف المعنية، مع الاستفادة من الدراسات السابقة والتقارير الفنية التي تم إعدادها في هذا السياق.

المبحث الأول: ترسيم الحدود من وجهة نظر القانون الدولي العام

المطلب الأول: الإطار القانوني لترسيم الحدود البحرية:

عرفت الحدود على أنها خطوط تحدد كيان الدولة وإقليمها الأرضي وتحدد مساحتها الأرضية أو التي تمارس عليها الدولة سيادتها، وتعمل على تحديد مساحتها المائية، فالحدود موضع جغرافي تلتقي عنده قوى دولتين، وكذلك ينتهي عنده نفوذه وقوانين كل دولة[1].

والحدود الدولية هي عبارة عن خطوط فاصلة بين الدول ولها سمات معينة، منها الثبات والدوام والوضوح، وعرفت الحدود الدولية بأنّها نقطة أو خط يحدد انتهاء مساحة من الأرض، وتفصل أراضي الدول فيما بينها بحيث تمتد سلطة كل دولة ضمن هذه الحدود[2].

هذه الحدود، يمكن أن تؤدي أدواراً مختلفة بحسب المناطق والأزمات فالحدود بين الدول الأوروبية هي حدود سياسية وقانونية لا تشكل عائقاً أمام تنقل الأشخاص والأموال بينما تعدّ الحدود بين الكوريتين محددة بعوائق شديدة ومراقبة عسكرياً لا يمكن تجاوزها، كذلك الأمر بالنسبة للحدود بين لبنان وإسرائيل، هي حدود شائكة ومعقدة تشكل أزمة كبيرة بين الطرفين تصل إلى حد الحرب.

إن الحدود تمثل الخط الفاصل بين الأقاليم؛ إذ تبسط الدولة سلطتها القانونية وممارستها السيادية الكاملة غير أن مفهوم الحدود في شكله الحديث، لم يتبلور إلا مع التطور التاريخي التي شهدته أوروبا منذ القرنين الرابع والخامس عشر في سياق تحولات سياسية وجغرافية عميقة، وقد أسهم التقدم العلمي على مستوى الجغرافيا والمساحة في إرساء أسس دقيقة لفكرة الحدود وترسيبها، وما عزز وضوح التبعية الإقليمية لكل دولة بشكل رسمي وقانوني، وفي السياق القضائي عرفت محكمة التحكيم الدولية، التي نظرت في الحدود بين غينيا بيساو والسنغال الحدود بأنّها : "خط يشكل من تتابع نقاط محددة على الأرض، ويمثل المجال الخاضع لولاية النظام العام لدولة معينة"، ولم يقتصر هذا التعريف على الحدود البرية فقط، إنما تعول إلى الحدود البحرية، مما يعزز وحدة الفهم القانوني للحدود بمختلف أشكالها.

ينظر القانون الدولي إلى عملية ترسيم الحدود بوصفها عملية مركبة تمرّ عبر ثلاث مراحل مترابطة تبدأ المرحلة الأولى بعملية تحديد الحدود (Delimitation)، وهي خطوة قانونية وسياسية تقوم على رسم الخطوط النظرية التي تفصل المجال السيادي لدولة على أخرى، استناداً إلى الاتفاقيات أو الأعراف الدولية، تليها المرحلة الثانية، وهي الترسيم الميداني (Demarcation)، إذ تترجم الحدود المحددة على الورق إلى واقع ملموس عبر عمليات تقنية تنجز على الأرض، أما المرحلة الثالثة، وهي مرحلة وضع العلامات الحدودية (Abarnements) فتتجسد في تثبيت أعمدة أو شواخص أو أسلاك شائكة أو غيرها من العلامات التي تدل على الخط الفاصل بين السيادات[3].

وقد أكدت لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود بين العراق والكويت عام 1993، أن عملية الانتقال من تحديد الحدود إلى ترسيمها عملياً ليست واضحة وسهلة، بل كثيراً ما تتشابك، وتؤدي إلى تعقيدات ميدانية وسياسية معقدة، وفي السياق القضائي، جاء قرار محكمة التحكيم الدولية في قضية طابا بين مصر وإسرائيل عام 1988 ليرسخ هذه الفكرة، إذ اعتمدت المحكمة على معاهدة ترسيم الحدود بين بريطانيا والدولة العثمانية عام 1906 لتسوية الخلاف الذي اندلع عقب توقيع (اتفاقية كامب دايفيد)، ولا تتوقف الأمثلة على هذا النزاع بل تشمل قضايا أخرى مثل النزاع الحدودي الشهير بين ليبيا وتشاد، ما يؤكد أن إشكالية ترسيم الحدود ليست فقط مسألة فنية أو قانونية، بل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياق الجيوسياسي وحساسيات المصالح الوطنية، وبهذا يتضح لنا أن ترسيم الحدود سواء كان برياً أو بحرياً ليس مجرد مسألة إجرائية بل هو عملية ذات أبعاد سياسية وقانونية وتقنية معقدة، وإذا كان الترسيم البري قد واجه تحديات كبرى تاريخياً، فإن الترسيخ البحري يظهر اليوم كحقل أكثر تعقيداً نظراً لتداخل اعتبارات السيادة والموارد الاقتصادية والمصالح الجيوسياسية.

لقد أصبح الترسيم البحري أبرز أوجه التحدي أمام قواعد القانون الدولي الحديث بما في ذلك النزاع اللبناني – الإسرائيلي الذي نشأ بشأن ترسيم الحدود البحرية شرق البحر الأبيض المتوسط. لذلك فالاعتبارات القانونية والسياسية والجغرافية الحاكمة لعملية ترسيم الحدود بين الدول[4]:

1. **صراع القوى:** بالرغم من أنّ الحدود في العصر الحديث تخطى بإطار قانوني واضح ضمن منظومة القانون الدولي، إلا أن نشأة فكرة الحدود تاريخياً لم تكن كذلك، ففي مراحلها الأولى، كانت الحدود انعكاساً لصراع القوى وتوازناتها، إذ أدن القوة العسكرية والتقدم الميداني دوراً حاسماً في رسم معالم السيادة الإقليمية، وقد عبر عن هذه الفكرة

المفكر السياسي والجغرافي الفرنسي جاك أنسيل (Jacques Ancel) مؤكداً أن الدول القوية كانت تحدد حدودها وفقاً لمصالحها وعلى حساب الدول الأضعف، استناداً إلى موازين القوى التي فرضها واقع الصراع العسكري والسياسي آنذاك. ومع تطور المجتمع الدولي وظهور التنظيمات المتعددة الأطراف، ولا سيما عقب مؤتمر فينا عام 1815 بدأت الحدود تدخل الحيز القانوني الذي لا يخضع لميزان القوى، وقد تعزز هذا التحول مع إنشاء عصبة الأمم عام 1919 وترسخ في ميثاق الأمم المتحدة عام 1945، وقد انتقل مفهوم الحدود؛ لأنّه ناتج عن صراع القوى إلى أنّه تعبير قانوني عن سيادة الدول وإن ظل الواقع العملي يعكس أحياناً استمرار تأثير موازين القوى على النزاع الحدودي (حالة لبنان – إسرائيل).

2. **ارتباط الحدود بإرادة الشعوب وتطور مبدأ تقرير المصير:** شهد مفهوم ترسيم الحدود تطوراً مع بروز فكرة الدولة – الأمة في أعقاب الثورة الفرنسية، إذ بدأت إرادة الشعوب تؤدي دوراً رئيساً في تحديد نطاق سيادة الدول، غير أن هذا البعد السياسي لم يكتسب بعده القانوني الكامل إلا وعقب الحرب العالمية الأولى، مع تكريس مبدأ (حق الشعوب في تقرير مصيرها كأحد المبادئ الأساسية للقانون الدولي الحديث)، لقد أدى هذا التحول إلى إعادة رسم خريطة أوروبا بعد عام 1919 بحيث أصبحت إرادة الجماعات الوطنية عاملاً محورياً في تحديد الحدود الجديدة، فانحلال الإمبراطورية النمساوي المجرية ونشوء نموذج الدولة أسفر عن ظهور كيانات سياسية جديدة مثل يوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا.
3. **أثر الجغرافيا الطبيعية في رسم الحدود السياسية:** أدت الجغرافيا الطبيعية دوراً أساسياً عبر التاريخ في عملية ترسيم الحدود بين الدول، إذ كانت الأنهار والجبال والسهول تشكل حواجز طبيعية تعتمد خطوطاً فاصلة بين الكيانات السياسية، وقد عدّت هذه المعالم الطبيعية إلى جانب أهميتها الجغرافية مواقع استراتيجية ذات طابع دفاعي مما جعلها خياراً مفضلاً عند رسم الحدود لضمان حماية الدولة وتعزيز أمنها. ولا يزال هذا التوجه قائماً إلى اليوم في العديد من مناطق العالم إذ تشكل المعطيات الطبوغرافية عنصراً رئيساً في تحديد الحدود لما تمثله من وضوح طبيعي يسهل تثبيت الفواصل الإقليمية، ويقلل من احتمالات النزاع عليها.
4. **الحدود البحرية:** تعد الحدود البحرية الامتداد الطبيعي للحدود البرية في المجال البحري، إذ تمثل الخط الذي يعدد نطاق السيادة الوطنية للدولة فوق المسطحات البحرية المجاورة لإقليمها، وعادة يمتد هذا التحديد من الساحل ليشمل البحر الإقليمي، ومن ثم يصل إلى

المنطقة الاقتصادية الخالصة، مما يخلق مجالاً مادياً تتداخل فيه الاعتبارات القانونية مع الأبعاد الجيوسياسية. وتعد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الموقعة في مدينة مونتغوباي في 1982/12/10 من قبل 119 دولة المرجحة القانونية الأساسية التي تنظم هذه الأمور حيث تضع الإطار التفصيلي لتحديد مختلف المناطق البحرية وحقوق الدول فيها.

دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 1994/11/16، وهي تتكون في 320 مادة و9 ملاحق، وقد صدق لبنان عليها عام 1995/1/5 ، وقد تميزت بخصائص عديدة أهمها[5]:

1. غالبية الدول اعتمدت تشريعات وطنية تتلاءم وأحكام الاتفاقية.
2. غالبية الدول عبرت عن رغبتها إلزام نفسها بأهداف الاتفاقية.
3. تضمنت أحكاماً محددة لتسوية النزاعات بالطرق السلمية.

وبالرجوع إلى الممارسات الدولية، يتبين لنا أن معظم الحدود البحرية القائمة بين الدول قد تم ترسيمها إما عبر اتفاقيات ثنائية، أو عبر اللجوء إلى هيئات التحكيم الدولية أو بموجب أحكام صادرة عن محكمة العدل الدولية.

المطلب الثاني: تحديد المناطق البحرية اللبنانية:

تم إقرار قانون تحديد المناطق البحرية التابعة للجمهورية اللبنانية في 2011/8/18. ونصت المادة الأولى على أنّ الدولة اللبنانية قد حددت مياهها الداخلية وبحرها الإقليمي والمنطقة المتاخمة والمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري، وفقاً لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون البحار 1982، وتضمن هذا القانون حقوق الدولة اللبنانية في هذه المناطق، بما في ذلك استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية في المنطقة الاقتصادية الخالصة، وصدر مرسوم التعيين والإعلان في 2011/10/1[6].

تم تحديد الحدود الجغرافية لهذه المنطقة البحرية من الجهات الثلاث: الجنوبية والغربية والشمالية، بحسب ما تم تحديده سابقاً من قبل اللجنة المشتركة في عام 2008، وصدر المرسوم المرقم (7968) بتاريخ 2012/4/7، المتعلق بإنشاء هيئة إدارة قطاع البترول، وبعد توقيع اتفاقية بين الكيان الصهيوني وجمهورية قبرص لتحديد الحدود بينهما في 2011/12/17، تعرضت المنطقة الاقتصادية الخالصة اللبنانية لفقدان جزء منها يحتوي على كميات كبيرة من النفط والغاز، وقام الكيان الصهيوني بتقديم نسخة من هذه الاتفاقية للأمين العام للأمم المتحدة[7].

هذا علماً أن نقاط حدوده البحرية الشمالية الواردة فيها تقع جميعها داخل المساحة المائية اللبنانية، وتبين أن هذا العدو قام بقضم مساحة مائية تقدر بـ860 كلم2 من المنطقة الاقتصادية

الخالصة[8]. وهي تضم أكبر حقول الغاز الطبيعي التي اكتشفها الكيان الصهيوني بالقرب من الحدود البحرية اللبنانية، وأبرزها حقلا ليفيثان وتمار.

يقع حقل (ليفيثان) على مسافة تقدر بنحو 75 ميلاً برياً غرب رأس الناقورة (تم اكتشافه في حزيران 2010)، وتقدّر كمية الغاز داخله بنحو 17 تريليون قدم مكعبة، أما حقل (تمار) فيقع على مساحة نحو 55 ميلاً بحرياً غرب رأس الناقورة، وتم استكشافه في العام 2009، وتقدر كمية الغاز داخله بنحو 9.7 تريليون قدم مكعبة[9].

كذلك يقع حقل (كاريش) في جنوب خط الحدود البرية المعلن من الدولة اللبنانية بنحو 4 كلم، ويحوي نحو 3 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، وتم استكشافه في آذار 2013، ويقع حقل كاريش بشطريه الرئيس والشمالي نحو 75 كم شمال غرب مدينة حيفا الفلسطينية، ونحو 70 كم غرب بلدة الناقورة اللبنانية، وهو الحقل الوحيد الذي شهد، ويشهد أنشطة تنقيب وتطوير معلنة شمال وجنوب الخط اللبناني 29 هذا في الوقت الذي كان فيه لبنان غارقاً في موجات من المناكفات السياسية الداخلية، وانغمست فيه المنطقة العربية بحرب غير مسبوقة، كان الكيان الصهيوني يمضي بخطوات متسارعة للتنقيب وتطوير حقول الغاز في المياه العميقة وشديدة العمق[10].

حفر بئر الاستكشاف الأول KM-01، في حقل كاريش الرئيس في آذار 2013، واكتشفت حينذاك كميات تجارية كبيرة من الغاز والنفط السائل الخفيف، وتبعاً لنتائج بئر الاستكشاف هذا، وبئر الاستكشاف الناجح في حقل تنين بدأت شركة إينيرجيان بوضع خطط تطوير حقل كاريش الرئيس عبر سفينة إنتاج وتخزين وتفريغ، بطاقة معالجة كبيرة تسمح بالإنتاج من الحقلين، على أن يبدأ الإنتاج من حقل كاريش أولاً يتبعه بعد مدة طويلة نسبياً، الإنتاج من حقل تنين، وفي 11 كانون الثاني 2017 أعلنت الشركة عن جهوزية خطة التطوير التي نُشرت بتفاصيلها مع استثناءات قليلة، وفي 20 حزيران، من السنة نفسها أعلنت الشركة عبر مفوض البترول الصهيوني عن عرض خُطة التطوير للموافقة عليها، في 30 آب 2017، حصلت إينيرجيان على موافقة حكومة الكيان الصهيوني على خطة الإنتاج، وباشرت بالبدء بتنفيذ الخطة المذكورة، وأعلنت الشركة في 29 كانون الثاني 2018 عن تعاقدها مع شركة Stena Drilling المتخصصة بالحفر في المياه العميقة وشديدة العمق لحفر، وتجهيز آبار الإنتاج في حقل كاريش.

نتيجة لذلك، أصبح عدد آبار الإنتاج في حقل كاريش الرئيس ثلاثة آبار، وتوقعت الدراسات منذ اكتشاف حقل كاريش الرئيس وجود الغاز بكميات تجارية شمال حقل كاريش الواقع بالكامل شمال الخطّ اللبناني 29، وفي 25 حزيران 2018 أعلنت شركة إينيرجيان عن موافقة

مجلس إدارتها على حفر بئر استكشاف شمال كاريش يبعد عن بئر KM-01 قرابة 3 كم شمال الخطّ اللبناني 29، وقرابة 8 كم جنوب الخط 23[11].

ووفقاً للمقاربة الرسمية اللبنانية، أنه في العام 2012، قدمت الولايات المتحدة الأميركية، عبر موفدها (فريدريك هوف)، اقتراحها لحل النزاع البحري مع الكيان الصهيوني، وذلك بتقاسم المنطقة التي يدعي هذا العدو أنه متنازع عليها، برسم خط عرف في حينه بخط هوف، يعطي لبنان نحو 500 كلم مربع، والعدو الكيان الصهيوني نحو 360 كلم مربعاً من أصل كامل مساحة الـ 860 كلم مربعاً "المتنازع" عليها، وكان هذا الخطّ يمتد من ثلاثة أميال من الشاطئ الى النقطة (H) تقع بين النقطة (1) والنقطة (23) تضيف المقاربة، إلا أنه تبين وجود دراسات يمكن أن تعطي لبنان مساحات إضافية في جنوب النقطة 23 تصل إلى حد 1350 كلم مربعاً بدلاً من خسارة 360 كلم مربعاً المقترحة من الجانب الأميركي إلا أنّ الجانب الأميركي اقترح في حينه أن يكون خط هوف خطا مؤقتاً، وليس حدوداً نهائية (خط أزرق بحري) سمّى الخط الأبيض، لكن الجانب اللبناني رفض ذلك خشية تحول المؤقت إلى دائم عند الكيان الصهيوني، وخير دليل مشكلة الحدود البرية[12].

تهدف هذه المبادرة، بحسب الأميركيين، إلى حلّ هذا النزاع الحدودي البحري والبدء بعملية استخراج الثروة النفطية من دون عوائق تذكر من الجانبين اللبناني والكيان الصهيوني، بالطبع لا، هذه ما تؤكده المقاربة الرسمية، والدليل أن شركات النفط، بالرغم من علمها المسبق بالنزاع الحدودي البحري، اختارت البلوك الرقم 9 الحدودي لعلمها بأنّ هذا النزاع لن يؤثر أبداً في البدء بالأنشطة البترولية في هذا البلوك، وهي بالطبع تكون قد درست هذا الموضوع مجموعة من الحقوقيين لديها، وقررت المضي قدماً بالتوقيع على الاتفاقية والبدء بالأنشطة البترولية؛ لأنها تعلم أنها محمية بموجب القانون اللبناني والقانون الدولي، ولا يستطيع أحد أن يقاضيها.

في العام 2018 شرع لبنان بتفعيل عملية التنقيب عن النفط والغاز قبالة سواحله، وقام في 9 شباط بتوقيع عقد مع ائتلاف شركات دولية هي "توتال" الفرنسية و"إيني" الإيطالية و"نوفاتيك" الروسية للتنقيب عن النفط والغاز في (البلوك) 4 و 9 بمياهه الإقليمية، ويقع البلوك الرقم 9 ضمن المساحة المتنازع عليها مع الكيان الصهيوني، فرأى الكيان الصهيوني أن خطوة لبنان هذه هي "استفزازية"، ففي 16 شباط من العام نفسه، أي بعد حوالي أسبوع من توقيع لبنان عقداً مع ائتلاف الشركات الدولية، دخلت أميركا بالوساطة مجدداً بين لبنان والكيان الصهيوني عبر مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأدنى "ديفيد ساترفيلد". فأعلن لبنان والكيان الصهيوني، في بداية شهر تشرين الأول من العام 2020، التوصل إلى تفاهم حول بدء

مفاوضات برعاية الأمم المتحدة في مقرها في مدينة الناقورة الحدودية، في خطوة وصفتها واشنطن بأنّها "تاريخية" بين دولتين في حال حرب[13].

وصف الكيان الصهيوني المفاوضات التي تتعلق بمساحة تمتد لنحو 860 كلم مربع، بـ"المباشرة" وهو ما يصر لبنان على نفيه، ويضم الوفد اللبناني أربعة أعضاء، عسكريان ومدنيان، هم العميد "بسام ياسين" والعقيد الركن "مازن بصبوص" والخبير التقني "نجيب مسيحي"، وعضو هيئة قطاع البترول "وسام شباط". في المقابل، يضم الوفد الصهيوني ستة أعضاء بينهم المدير العام لوزارة الطاقة "أودي أديري"، والمستشار الدبلوماسي لرئيس الوزراء "بنيامين نتنياهو"، "رؤوفين عازر"، ورئيس دائرة الشؤون الاستراتيجية في الجيش.

المبحث الثاني: ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل والاتفاق النهائي

المطلب الأول: أسس النزاع البحري بين لبنان وإسرائيل:

بالرغم من الاتفاقيات الدولية تواجه العديد من الدول تحديات من ترسيم حدودها البحرية لاسيما في المناطق التي تتداخل فيها المطالبات أو تتعارض فيها المصالح الاستراتيجية والاقتصادية وتتعدد أسباب النزاعات بين اعتبارات تاريخية واختلافات في تفسير القانون الدولي، وتنافس على الموارد البحرية مثل النفط والغاز والثروات السمكية، وفي هذا السياق، تتداخل الجوانب القانونية مع الاعتبارات السياسية والتاريخية[14].

لم يكن الخلاف البحري بين لبنان وإسرائيل وليد لحظته، إذ يرى عدد من الخبراء المتابعين لهذا الملف أن الوصول إلى تعقيدات كان أمراً متوقعاً في ظل الغموض القانوني والسياسي الذي ظل يحيط بمسألة ترسيم الحدود البحرية بين الطرفين، إلا أن هذا النزاع اتخذ طابعاً رسمياً وعلنياً مع إعلان إسرائيل من طرف واحد في تموز 2010 عن حدود منطقتها الخالصة بما يخالف التصور اللبناني المودع لدى الأمم المتحدة في تموز وتشرين الأول من العام نفسه.

يتمحور جوهر الخلاف حول نقطتين بحريتين أساسيتين، فلبنان يستند في ترسيم حدوده البحرية إلى النقطة B1 عند رأس الناقورة، وهي النقطة المعتمدة بموجب اتفاقية الهدنة الموقعة عام 1949، ويربطها بالنقطة 23 في البحر والتي يعدّها الحدود الجنوبية الغربية لمنطقته البحرية في المقابل تعتمد إسرائيل نقطة مختلفة قليلاً في رأس الناقورة كنطقة انطلاق وتربطها بالنقطة (1) الواقعة شمالاً، على بعد حوالي 17 كيلومتراً من النقطة (23) ما يؤدي إلى تداخل في المطالب البحرية ومساحات بحرية ومتنازع عليها[15].

ولا يقتصر النزاع البحري بين لبنان وإسرائيل على ترسيم حدود جغرافية فقط، فهو يطال

مصالح اقتصادية واستراتيجية حيوية، جعلت الغلاف أكثر تعقيداً وحساسية فالمنطقة المتنازع عليها يقع في قلب حوض شرقي المتوسط الغني بالثروات الطبيعية، لا سيما احتياطات الغاز الطبيعي التي باتت تشكل عنصراً أساسياً في سياسات الطاقة الإقليمية، كما أن هذه المنطقة تشكل امتداداً أمنياً حساساً على حدود عسكرية مع إسرائيل، ما يضفي على النزاع بعداً جيوسياسياً يتجاوز الطابع القانوني أو التقني لترسيم الحدود، وإن هذه الثروات دفعت بالطرفين بالتمسك بالحقوق، وتقول إحدى الشركات الأفريقية للمسح الجيولوجيU.S Geological Sur عن وجود 3000 مليار متر مكعب من الغاز أي حوالي عشرات مليارات من الدولارات[16].

المطلب الثاني: المراجعة القانونية والسياسية لاتفاق ترسيم الحدود 2022

أولاً: الأسس المرجعية لاعتماد لبنان نقطة الترسيم الحدودية:

استندت لبنان في تحديد حدوده البحرية إلى مقاربة علمية تعتمد على مبدأين أساسيين: الأول هو تحديد "خط الأساس" على الساحل، والذي يشكل النقطة المرجعية التي تُستخدم لحساب المسافات واتجاهات الترسيم، إذ يقوم الخبراء بحساب الإحداثيات بدقة عبر افتراض أن خط الأساس مستقيم، وبناءً عليه يتم رسم الخط الفاصل مع الدولة المجاورة بزوايا قائمة باستخدام خط عمودي ينطلق من أقرب نقطة على الحدود الساحلية، أما المبدأ الثاني، فيتمثل في اعتماد "الخط الوسيط"، والذي يعد من الطرق الأكثر استخداماً في القانون البحري، وهو الخط الذي يفصل بين الدولتين بحيث تكون المسافة متساوية من أقرب نقاط الساحلين المتقابلين[17].

بناءً على هذه المبادئ، اعتمد لبنان النقطة B1 الواقعة عند رأس الناقورة كنقطة مرجعية لتحديد حدوده البحرية، وهذه النقطة مُعترف بها وفقًا لاتفاقية الهدنة لعام 1949 مع إسرائيل، حيث تمثل الحدود البرية بين الدولتين، لذلك، شكلت النقطة B1 المرجعية القانونية الأولى التي اعتمد عليها الموقف اللبناني، بالإضافة إلى المرجعية القانونية المتمثلة في اتفاقية بوليه – نيوكومب الموقعة في 3 فبراير 1922، التي رسمت الحدود الجنوبية للبنان، وشكلت لاحقًا مرجعًا معتمدًا لترسيخ السيادة اللبنانية في منطقة رأس الناقورة[18].

وقد قامت الدولة اللبنانية بتعيين حدود منطقتها الاقتصادية الخالصة في ثلاث جهات: الشمال مع سوريا، الغرب مع قبرص، والجنوب مع إسرائيل، أما الحدود مع إسرائيل، فهي تمتد من النقطة 18 إلى النقطة 23 في المياه البحرية، وقد أقرّ المجلس النيابي اللبناني حدود هذه المنطقة عبر القانون رقم 163 بتاريخ 18 أغسطس 2011، الذي نص على تعيين حدود المناطق البحرية عبر مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء، بناءً على ذلك، أقرّ مجلس الوزراء اللبناني المرسوم رقم 6433 في 1 أكتوبر 2011، الذي يتعلق بتحديد حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة

للبنان، وأرسل إحداثيات نقاط الحدود إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 9 أكتوبر 2011، حيث تنص المادة 75 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 على ضرورة إيداع خرائط وقوائم الإحداثيات الجغرافية للحدود، كما احتفظت الدولة اللبنانية بحق مراجعة وتعديل الإحداثيات في حال توافرت معطيات دقيقة أكثر، وذلك في ضوء المفاوضات مع الأطراف المجاورة[19].

ثانياً: الأسس المرجعية التي اعتمدت عليها إسرائيل:

اعتمدت إسرائيل بشكل تعسفي على بعض النقاط التي تتماشى مع مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية، ويبدو أن ادعاء إسرائيل في ترسيم الحدود البحرية قائم على تشريعات إسرائيلية خاصة، ففي يوليو 2011، أعلنت إسرائيل عن ترسيم حدودها البحرية وأقرت ذلك قانونًا، مع العلم أنها ليست من الدول الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، وبالنتيجة ليس لديها التزام بتقديم الإحداثيات الجيوسياسية للأمم المتحدة، رسمت إسرائيل الحدود مع لبنان من النقطة 31 إلى النقطة 1 في البحر، ما أدى إلى اقتطاع مساحة 860 كم² من المياه اللبنانية من دون أي حق قانوني[20].

ثالثاً: سبل حل المنازعات والدور الأمريكي:

يعد ترسيم الحدود البحرية عملية قانونية – سياسية تؤكد السيادة الجغرافية للدولة، من غير المنطقي وجود سيادتين على الحيز الجغرافي نفسها، وتُسوى النزاعات عادة عبر طريقتين: الأولى هي الوسائل الدبلوماسية، التي تشمل المفاوضات والوساطة، والثانية هي الوسائل القانونية، مثل اللجوء إلى محكمة العدل الدولية أو محكمة البحار في هامبورغ، لكن في حالة لبنان، يعد الخيار القضائي غير ممكن لعدم اعتراف لبنان بإسرائيل، وبالنتيجة، كان لا بد من وجود طرف ثالث، وهو ما تحقق عبر الوساطة الأمريكية[21].

تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بالوساطة لحلّ النزاع في عام 2012، وقد تم اقتراح رسم خط أزرق بحري مؤقت يظل المتنازع عليه خارج عمليات التنقيب حتى يتم إتمام الترسيم النهائي، وقد نص الاقتراح على أن يحصل لبنان على ثلثي المساحة المتنازع عليها، بينما تُعطى إسرائيل الثلث المتبقي، إلا أن لبنان رفض هذا الطرح بالنسبة للجزء الذي خصص لإسرائيل[22].

رابعاً: الاتفاق الموقع:

في عام 2018، نفذت مصلحة الهيدروغرافيا في الجيش اللبناني مسحاً دقيقاً للحدود البحرية، ما أسفر عن تحديد حدود جديدة منحت لبنان مساحة إضافية قدرها 1430 كم² من المياه البحرية، هذا التحديد يرفع مساحة لبنان البحرية الجنوبية إلى 2290 كم²، مما يعني أن حقل كاريش، الذي يدعي العدو الإسرائيلي ملكيته، يقع 95% منه ضمن المياه اللبنانية، في أكتوبر 2022، تم التوصل إلى اتفاق لترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل برعاية الوساطة

الأمريكية، والذي يضمن للبنان حقوقه في حقل قانا، بينما يُحفظ لإسرائيل كامل حقوقها في حقل كاريش[23].

خامساً: أبرز بنود الاتفاق:

1. ترسيم الحدود البحرية: تم تحديد الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل مع التأكيد على عدم وجود أي أبعاد سياسية أو تطبيع للعلاقات.
2. حقل قانا: حصل لبنان على كامل حقوقه في حقل قانا.
3. حقل كاريش: أصبح الحقل بالكامل ضمن الجانب الإسرائيلي.
4. التنقيب والاستثمار: شركات "توتال" الفرنسية و"إيني" الإيطالية ستتولى أعمال التنقيب.
5. حلّ النزاعات المستقبلية: أي خلافات مستقبلية سيتم معالجتها عبر مناقشات مع الوساطة الأمريكية.

الخاتمة:

إنّ اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل يعد إنجازاً دبلوماسياً بارزاً، تحقق بوساطة أمريكية بعد سنوات من المفاوضات غير المباشرة، ولاسيّما التحيز الأمريكي لمصلحة إسرائيل.

وانطلاقاً مما تقدم يجب على الدولة اللبنانية ألّا تكف عن المطالبة بالحق الباقي للبنان وإضافة التعديلات إلى المرسوم (6433)، أو إصدار مرسوم آخر يتضمن تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان وفقاً للإحداثيات الجديدة وتبليغ الأمم المتحدة، وبذلك يتم تعزيز الإطار القانوني لضمان حماية حقوقه السيادية في المستقبل، إن التنازل عن نصف الثروة البحرية جاء بهدف تسهيل مسار تفاوض وتفادي مأزق سياسي واقتصادي داخلي، في ظل استحالة قبول

الأطراف المقابلة بالخط 29، كما أن عليه تطوير البنية التحتية لاستغلال الموارد البحرية، من تجهيز موانئ وتحديث معدات للاستفادة من الثروات.

إن تعزيز الثقافة في إدارة الموارد الطبيعية وإنشاء هيئات رقابية مستقلة تضمن توزيع العائدات بشكل عادل، والحفاظ على الوساطة الدولية لضمان تنفيذ الاتفاق، وتوسيع التعاون الإقليمي في مجالات الاقتصاد والطاقة، كلها خطوات لو قدر لها أن تتحقق سنكون أمام فرصة تاريخية للنهوض الاقتصادي وتعزيز مكانة لبنان الإقليمية مع الحفاظ على السيادة وعدم التفريط بالحقوق الوطنية.

المصادر

(1) موريس نخلة وصلاح مطر، القاموس القانوني الثلاثي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002، ص681.
(2) كريم كاظم الركابي، النزاع الحدودي بين العراق والكويت في ضوء أحكام القانون الدولي العام، شبكة المعلومات الدولية، almerja.net .
(3) Droit international public, Alain Pellet - Patrick D'ailier, LG. D., Paris, 1995, p.459.
(4) علي وهب، المجال السياسي للجغرافيا والجيوبولتيك، بيروت، 2002، ص 6.
(5) محمد المجذوب، الوسيط في القانون الدولي العام، ط7، منشورات الحلبي الحقوقية، 2018، ص448-449.
(6) سعد الدين الحاج، نفط لبنان وإشكالية ترسيم حدوده البحرية، مجلة الجيش، العدد 362، بيروت، 2015، ص55.
(7) عطا ريشار إلياس، الموارد النفطية في المياه الإقليمية اللبنانية: الحاجة إلى تقييمات موثوقة وسياسة ملائمة، اللبناني للدراسات، بيروت، العدد ٢٠، ٢٠١٦، ص143.
(8) رابحة سيف علام، لبنان في 2023 الاتجاهات المحتملة لإدارة الأزمة، مجلة آفاق المستقبل، العدد 3، القاهرة، 2023، ص 238.
(9) سعد الدين الحاج، مصدر سبق ذكره، ص56.
(10) استراتيجية الكيان الصهيوني تجاه غاز المتوسط، مقال منشور، شبكة المعلومات الدولية، http://alwaght.net/ar/News/113670/ .
(11) قاسم غريب، تجاوز الخط البحري:29: العدو بدأ التنقيب، مقال منشور، شبكة المعلومات الدولية، www.alakbar.com .
(12) نذير رضا، ترسيم الحدود البحرية.. ارتباك لبناني وتعنت إسرائيلي يبعد فرص التسوية، شبكة المعلومات الدولية، www.maharat-nwes.com.
(13) حقل كاريش، هل تتطور التهديدات بين "حزب الله" والاحتلال إلى مواجهة؟، شبكة المعلومات الدولية، https://ghadnews.net/ar/post/10567 .
(14) حسابات اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2022، ص18.
(15) جويل مارون، لبنان وإسرائيل يوقعان الاتفاق التاريخي لترسيم الحدود البحرية دون مراسم مشتركة، https://www.Forance24com/ar
(16) مي علي حمود وحسين أحمد العزي، بترول لبنان في المياه البحرية : عقود وأنظمة، منشورات صادر الحقوقية، بيروت، 2019، ص54.
(17) عصام خليفة، الحدود الجنوبية للبنان، بيروت، 1984، ص 19.
(18) أنظر المرسوم 6433 الصادر عن مجلس الوزراء بتاريخ 1/10/2011.

(19) خضر ياسين، المنتدى القانوني اللبناني 25 فبراير 2021 الحل القانوني لتعديل حدود لبنان البحرية.
(20) خالد سلمان جواد، الآليات القانونية المستخدمة في فض النزاعات الدولية، مجله جامعه تكريت للحقوق، العدد (4)، المجلد 1 ، 2017، ص 269.
(21) كنده جمال عبد الساتر، دراسة دبلوم في الدراسات الاستراتيجية: طرق تسوية النزاعات الدولية المنغلقة بتحديد المنطقة الاقتصادية الخلاصة (لبنان) نموذجاً، مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية والاقتصادية، الجامعة اللبنانية، 2018، ص 73 - 75 .
(22) مصطفى المصري، واقع ترسيم حدود المياه البحرية اللبنانية، النزاع الإسرائيلي اللبناني نموذجاً، www.nesanche.net الجامعة اللبنانية ، 2021.
(23) اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل دلالات التوقيت وتحديات التنفيذ، 19 أكتوبر 2022، وحدة الدراسات السياسية، https://www.dohainstute.org/ar/politicalstudies/pages